

«غيم ستوب» تقود ثورة على عمالقة وول ستريت

تثير قصة تأجيج مجموعة من المستثمرين الآتين من خارج الأوساط التقليدية، لقيمة أسهم شركة التجزئة «غيم ستوب» لألعاب الفيديو بوتيرة مذهلة، خلال جلسات تداول قليلة منذ بداية العام في سوق المال، حزمة من التساؤلات حول طبيعة المنافسة الجديدة، التي يواجهها عمالقة وول ستريت في سوق كانت حكرا عليهم طيلة سنوات.

ويقول وليكينسون (30 عاما)، الذي يقيم بنيويورك، «انتقلت من 9 آلاف دولار إلى حوالي 30 ألف دولار، وقد خسرت 10 آلاف في يوم واحد. لم أبيع الأسهم، لكنني سأنظر. لقد كان أسبوعا مليئا بالعواطف».

وكان هو الحال مع العديد من حركات المظاهرات، كان من الصعب تتبع المكان الذي بدأ فيه ما حدث مع «غيم ستوب»، رغم وجود عدد قليل من المحرضين البارزين.

وكان من بينهم رورينغ كيتي، وهي شخصية على يوتيوب من إحدى ضواحي بوسطن أصبحت عنصرا أساسيا في منتدى «ريديت»، حيث عبرت عن اهتمامها المبكر بشراء أسهم «غيم ستوب»، وأهمت عددا متزايدا من المتابعين للتعلم في بياناتها المالية.

وكانت المجموعة من المستثمرين على منصة «ريديت» منصة الدردشة «ديسكورد» لتحفيز بعضهم البعض لشراء الأسهم بوضع نقرات على هواتفهم الذكية. وسرعان ما وجدوا عددا مشتركا، وهم مديرو صناديق التحوط الذين حاولوا بيع الأسهم، ولكنهم شجعوا بعضهم البعض على الاستثمار في شراء أسهم «غيم ستوب» ودفعها للأعلى.



تيفاني سي لي
ما حصل بزغزع مصالح
قلّة من صناديق
التحوط الكبيرة

وقال وليكينسون إن «المنتديات هذا الأسبوع ربما صدمت الوافدين الجدد بما يحدث فيها ولقد كانت المنصة مليئة برموز وعلامات الصواريخ».

وأوضح أن «بعض الأشخاص الموجودين في هذا الموضوع، ربما يكونون على قدم المساواة مع جامعي الأسهم في صناديق التحوط هذه، لكن الأمر هنا يدور حول كيفية معرفة من تستمع له ومن تتجاهله. هم حقا مجرد مجموعة من الأشخاص يشكون الأفكار».

وكانت الحركة الجماهيرية، التي نشأت قبل 11 عاما على الإنترنت تحت اسم «احتلوا وول ستريت»، والتي تسمح لتجار الأسهم الهواة بمشاركة النصائح بمثابة صدمة لول ستريت.

ويؤكد السين تران المسؤول عن مجموعة تداول تطبيق «روبين هود» الشهيرة على فيسبوك، والتي تم إغلاقها مؤقتا وسط هذا الجنون إن «ما تفعله هذه المجتمعات هو بمثابة الوقوف في منطقة رمادية. عقلية المجموعة هي المكان الذي يمكن أن تصبح فيه الأمور مشوشة وفي نفس الوقت منسقة».

وقال سينال أزال مدير مبادرة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا حول الاقتصاد الرقمي، إن «جنون وسائل التواصل الاجتماعي الذي أدى إلى حدوث اضطراب سوق الأوراق المالية الأسبوع الماضي له أوجه تشابه مع حملات التضليل التي تؤثر على الانتخابات والحركة التي أدت إلى اندلاع أعمال الشغب في الكابيتول».

وأشار إلى أنه في جميع المواقع قد يكون من الصعب إلقاء اللوم على أحد بعينه، فهناك فرق مهم بين الرأس المدير الذي ينسق للتلاعب والمستثمر بالتجزئة الذي يهتم وينشغل فقط بالحركة. وقال «لقد شاهدنا هذين النوعين من الأشخاص في أعمال الشغب في الكابيتول أيضا».



لعبة الصغار في سوق الكبار

نيويورك - لفتت مجموعة من صغار المستثمرين المحمسين للرهانات المالية المحفوفة بالمخاطر الأنظار إليها في الأسابيع القليلة الماضية، بعد أن عمدت إلى مواجهة عمالقة سوق المال من خلال إتمام عمليات شراء أسهم مجموعة «غيم ستوب» لألعاب الفيديو على نطاق واسع بهدف رفع السعر.

وبما أن «غيم ستوب» بعيدة كل البعد عن تقديم نموذج مشرق للنمو في مرحلة يطبعها التسوق عبر الإنترنت وعمليات التحميل الإلكتروني والألعاب عن بعد، على حساب معاملات البيع والشراء المادية، فقد صار سهم المجموعة من أكثر الأسهم المستهدفة في بورصة وول ستريت في العمليات المعروفة بـ«البيع المكشوف».

وهذه العمليات الشائعة بالنسبة إلى صناديق الاستثمار الضخمة، تقوم على اقتراض أسهم ثم بيعها تحسبا لانخفاض أسعارها بغية إعادة شرائها لاحقا بقيمة أقل وتحقيق ربح كبير، لكن ما فعله هؤلاء المستثمرون الصغار يعني أن العالم أمام ثورة جديدة في عالم المضاربة على الأسهم في سوق المال.

وبما بعيد هذا الوضع تشكيل المنافسة في سوق المال كما فعل فايرس كورونما عندما ضاعف سياق تطوير اللقاح أرباح شركات التكنولوجيا الحيوية، في ظل احتدام التنافس بين مخابر الأوبئة العالمية التي تقوم بتجريب سريرية يومية، ما رفع القيمة السوقية لهذه الشركات.

وارتفعت قيمة سهم «غيم ستوب» في بورصة نيويورك الجمعة الماضية بأكثر من 50 في المئة، ففي ظل هذا الارتفاع المفاجئ، اضطرت الصناديق التي راхتت على انخفاض قيمة السهم إلى إعادة شراء أسهمهم لحدّ من خسائرها.

وقد تسبب هذا الوضع بما يسمى بـ«تصفية قسرية» (شورت سكين) إلى ارتفاع السعر، وعلى هذا الأساس ارتفعت قيمة سهم «غيم ستوب» بنسبة 18 في المئة الاثنين الماضي، ثم 93 في المئة في اليوم التالي، لتصل الأربعاء الماضي إلى 135 في المئة.

ووصف الخبراء ما يحصل بـ«انفصاف أسهم غيم ستوب الكبرى»، حيث عمت الفوضى وانقلب المنطق رأسا على عقب وسط انتشار جائحة عالمية، في عالم منصات الرسائل على الإنترنت.

وغردت الأستاذة في القانون والمحامية في مجال التكنولوجيا المختصة بمجالات الخصوصية وحكومة منصات التكنولوجيا تيفاني سي لي، تقول إنه «يمكن للإنترنت أن يحول إمكانية الوصول إلى عملية ديمقراطية مما يزج ديناميكيات القوة بين الناس والمؤسسات التقليدية».

وأضافت أن «الهدف هو زعزعة مصالح عدد قليل من صناديق التحوط الكبيرة، لكن في أماكن أخرى يمكن أن يكون الهدف أكثر بشاعة، حيث تستخدم المساحات على الإنترنت لجذب الناس إلى التطرف، وللتخطيط لجرائم الكراهية والهجمات والإنترنت هنا لا يمكن اعتباره حقا الشرير أو البطل».

وكان جيسون وليكينسون، وهو أحد هؤلاء المستثمرين الصغار قد عمل بمجال الأسهم، لكنه تعمق في منتدى منصة «ريديت» و«ول ستريت بيتس»، بعد أن فقد وظيفته في شركة تكنولوجيا بسبب الوباء، وبدأ في شراء أسهم في شركة «غيم ستوب» في نوفمبر الماضي.

النقابات اللبنانية تجدد التعبئة ضد فساد الطبقة السياسية

بنود قاسية في مشروع موازنة 2021 لا تخدم مصلحة المواطنين



عدوى الجوع تتفشى بين اللبنانيين

في نهاية المطاف لنزوح الاستثمارات وتراجع حركة البيع والشراء.

وترى الأوساط الاقتصادية اللبنانية أن أخطر ما في موازنة هذا العام أنها تضرب استقرار القطاع العام وموازنة التخصيص تحت اسم الشراكة والتشريك وهي مشروع يستجيب مسبقا لإملاءات صندوق النقد الدولي ويجعل جميع موظفي القطاع العام لاحقا متقاعدين ويلغي نظام التقاعد ويحول إلى نظام تعويض نهاية خدمة. ومثل العام الماضي خط نهاية عقود من سوء التسيير الاقتصادي وضريبة اعدام الحوكمة في لبنان، حيث تسبب تآكل احتياطي العملة الصعبة في فقدان توازن النظام المصرفي وظهور اختلالات كبيرة، وهو ما أدى إلى انخراط المنظومة الاقتصادية بشكل غير مسبوق نتج عنه تفجر الأوضاع في الأيام القليلة الماضية.

التساؤلات حول صواب نظرة الحكومة اللبنانية لمعالجة الوضع. ويتساءل بشارة عن مصير تلك الأموال وهل مازالت في المصارف أم هي خارج لبنان أو ذهبت إلى الاستثمار العقاري، فيما لا يوضح مشروع موازنة 2021 أي خطة لتوسيع هذه الضريبة على الثروات والممتلكات في الداخل والخارج أو أي خطة لاستعادة الأموال المهربة أو الموهوبة، كما لا يقدم خطة لإجراء تحقيق جنائي ولم يطرح بصورة جدية موضوع الضريبة التصاعدية على الأرباح والمداخل الموحدة كما في جميع بلدان النظام الرأسمالي.

ولطالما أكد خبراء أن السوق العقارية اللبنانية كانت بالنسبة لبعض كبار المسؤولين ملجأ للتهرب الضريبي، ما جعل القطاع ضحية عدم الاستقرار السياسي وصعوبة الحصول على التمويل لبناء العقارات الجديدة، ما أدى

وأثارت إجراءات الإغلاق العام المشددة لمكافحة فيروس كورونا، والمستمرة حتى الثامن من الشهر الحالي، الخشية على مصير عائلات تعاني أساسا أوضاعا اقتصادية هشّة في بلد يشكّل الصعاب الإجراءات فيه قرابة نصف اليد العاملة، وحسب وزارة العمل، ويحتاج 75 في المئة من سكانه إلى المساعدة. واعتبرت نقابة مستوردي المواد الغذائية أن «ما يمر به لبنان من ظروف صعبة بدءا من الأزمة المالية والاقتصادية والشح في العملات الأجنبية وصولا إلى الإقفال العام قد أرخى بثقله على القطاع وزاد من التحديات والصعوبات التي تواجهها الشركات المستوردة».

وحذرت من أن تؤدي تلك العوامل «إلى نقص في المخزون الغذائي للنصف أو أكثر» في بلد يستورد 80 في المئة من حاجياته الغذائية.

وعلى وقع تساؤلات احتياطي مصرف لبنان المركزي بالدولار، تدرس السلطات منذ أشهر مسألة رفع الدعم عن استيراد سواد أساسية هي القمح والأبوية والوقود. وكان من المفترض رفع الدعم نهاية العام الماضي، في خطوة يحذر محللون من «آثار تضخمية» ستنتج عنها وستدخل البلاد في فوضى شاملة.

وتبلغ نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف اللبنانية نحو 15 في المئة من إجمالي الودائع، وهي أرفع مما في دول مجاورة كالأردن بنحو 5 في المئة، وفلسطين بنحو 9 في المئة، وفق تقديرات البنك الدولي.

ويقول النقابيون إنه بدلا من أن يبحث واضعو الموازنة عن «الثقب الأسود»، الذي ابتلع أكثر من 55 مليار دولار ضاعت ومازالت تضع بين المركزي والدولة، يطرح مشروع ضريبة التضامن، التي تضع ضريبة 1 في المئة على الودائع بين مليون و20 مليون دولار، و5 في المئة على الودائع بين عشرين وخمسين مليون دولار، واثني في المئة على الودائع التي تزيد عن الخمسين مليون دولار، الكثير من

دخلت النقابات العمالية اللبنانية على خط الأزمة الاقتصادية الخائفة، التي تعيشها البلاد منذ أشهر، بممارسة ضغوط أكبر على السلطات لدفعها إلى التحرك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الوضع المعيشي المتردي. لكن حكومة تصريف الأعمال قابلت ذلك بزيادة أسعار الخبز المدعوم، التي يرى محللون أنها ستدخل البلاد في ماتهة لا يعلم أحد كيف سيتم الخروج منها.

بيروت - صبّت حكومة تصريف الأعمال في لبنان الزيت على نار الأزمة الاقتصادية بقرارات غير محسوبة العواقب، في الوقت الذي جددت فيه النقابات التعبئة ضد فساد الطبقة السياسية، التي انشغلت بصراعاتها دون أن تلقي بالا لطلاب الناس، الذين يمرون بازمة معيشية خانقة منذ سنوات.

واختزلت الأحداث، التي عاشتها مدينة طرابلس في الأيام الماضية، مدى صعوبة الأوضاع المالية والاجتماعية المتردية، مما جعل البلاد تدخل في نفق مظلم من المشاكل، في ظل إصرار السلطات على التعامل مع ما يحدث وكأنه حدث عابر وأن الحل سيأتي مع مرور الوقت.

ونسبت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية إلى بشارة الأسمر رئيس الاتحاد العمالي العام، إحدى أكبر النقابات في البلاد إلى جانب الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين (فيناسول)، قوله «بينما التغطيل يسود البلاد باكتمال وتحدّر أحوال الناس إلى القاع لم تجد السلطات حلا لإخراجنا من هذه المشكلة».



بشارة الأسمر
التحرك الشعبي نتاج
تقصير الدولة والتنصل
من واجباتها

ورأى الأسمر في بيان أن «التحرك الشعبي هو نتاج تقصير الدولة واستقلالها من واجباتها تجاه المواطنين الباحثين عن فرصة العمل والخبز والدواء والأمن الصحي في مواجهة جائحة كورونا والأمن الاجتماعي، وخصوصا السلع الاستهلاكية الأساسية».

وتواجه الحكومة اللبنانية اتهامات بغض النظر عن احتكارات الشركات كالتي وجدت في أحد مستودعاتها 200 ألف عبلة حليب أطفال مدعومة ومخبأة بانتظار رفع الدعم عنها، واحد مستودعات الدواء في البقاع، الذي وجدت لديه 8 آلاف عبلة دواء، ناهيك عن فقدان الوقود والطحين وغيرها.

وجاء تحرك النقابات في الوقت الذي أعلنت فيه وزارة الاقتصاد، الاثنين، زيادة سعر كيس الخبز بنسبة 20 في المئة، في بلد يشهد انهيارا اقتصاديا حادا باتت معه السلطات عاجزة عن مواصلة دعم المواد الأساسية وسط أزمة معيشية خانقة فاقمتها تدابير الإغلاق لمواجهة كوفيد - 19.

الاقتصاد اللبناني بين مطرقة الانهيار المالي وسندان الجائحة



إطلاق صندوق سوداني لحماية صغار المستثمرين

ويقول اقتصاديون إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أمام صعوبات كثيرة في سبيل اقتحام قطاع الأعمال، وتحتاج للكثير من الدعم والتحفيز من الحكومة كونها أحد مفاتيح النمو الاقتصادي للدولة التي تملك أكبر مساحة من الأراضي الزراعية في المنطقة العربية.

ويقول الخليفة رئيس مجلس أمناء المركز الدولي لريادة الأعمال، على ضرورة التعاون في وضع الاستراتيجية المحلية لريادة الأعمال والقانون المنظم لها، وتوظيف الشباب وتوفير التمويل لتنفيذ هذه البرامج.

ويواجه القطاع الخاص في السودان صعوبات كبيرة من أجل العودة إلى النشاط مجددا، رغم التغيير السياسي الذي تعيشه الدولة منذ قرابة العامين.

وعانى المستثمرون السودانيون، وخاصة ممن لديهم رؤوس أموال صغيرة، طيلة السنوات الماضية من مشاكل لا حصر لها بفعل الأزمات الاقتصادية التي خلفها نظام الرئيس مخلوع عمر البشير، واليوم يسعون إلى دفع الحكومة الانتقالية إلى الاستجابة لمطالبهم وتسهيل أنشطتهم.

ووضعت الحكومة السودانية قدما من أجل فتح منافذ لإنتاج قطاع الأعمال المنهك بعد رفع العقوبات الأميركية، والتي عرقلت تعاملاتها المالية وفاقمت أزماتها المتراكمة منذ أكثر من عقدين من الزمن، وزادت من متاعبها حالة عدم الاستقرار والأزمة الصحية.

وفي أحدث تحرك للنهوض بالقطاعات المتضررة، قالت وزارة المالية في بيان الاثنين إن «السودان وقع اتفاقا مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيديو) لإنشاء صندوق سيادي لحماية صغار المستثمرين بحجمه 300 مليون دولار، بالإضافة إلى طريقة تمويل واستخدامات الصندوق».

وتم الاتفاق خلال زيارة وزيرة المالية المكلفة هبة محمد علي إلى البحرين مع رئيس المكتب الإقليمي لليونيديو هاشم

300 مليون دولار حجم الصندوق، الذي ستؤسسه الخرطوم بالتعاون مع منظمة يونيدو للتنمية الصناعية

ويعتقد الخبراء أنه من الضروري تذليل كافة العراقيل، وإيقاف الحيايات المحففة وتبسيط الإجراءات المغفدة،